

دور التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز كفاءة الاستثمار: دراسة ميدانية على
المستثمرين في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

هاشم أكرم عشقي

إشراف/

د. عبدالرحيم نادر

العام الدراسي:

2026

أولاً: المقدمة

تُمثّل أخلاقيات البحث العلمي حجر الزاوية في أي عمل أكاديمي رصين، إذ تُشكّل المرجعية القيمية والمعيارية التي يستند إليها الباحث في كل مرحلة من مراحل بحثه، بدءاً من اختيار المشكلة البحثية وصولاً إلى نشر النتائج وتوظيفها في خدمة المجتمع. ولم تعد هذه الأخلاقيات مجرد توصيات نظرية يُستحسن الالتزام بها، بل أصبحت ضرورة حتمية تفرضها طبيعة العمل العلمي ذاته، الذي يقوم على الثقة المتبادلة بين الباحث ومجتمعه العلمي من جهة، وبينه وبين المشاركين في البحث من جهة أخرى.

ويُعرّف ريسنيك (Resnik, 2020) أخلاقيات البحث العلمي بأنها "مجموعة المبادئ والقواعد التي تحكم سلوك الباحثين أثناء ممارستهم لأنشطتهم البحثية، وتهدف إلى ضمان النزاهة والمصداقية وحماية حقوق المشاركين والمجتمع". ويرى العساف (2021) أن أخلاقيات البحث العلمي هي "منظومة القيم والمعايير التي تضبط سلوك الباحث وتوجّهه نحو إنتاج معرفة علمية موثوقة ومفيدة، مع احترام كرامة الإنسان وحقوقه وخصوصيته". ويتفق الباحثون على أن هذه الأخلاقيات تُشكّل البوصلة التي توجّه الباحث في تعامله مع البيانات والأشخاص والمؤسسات، وتسهم في حماية البحث العلمي من الانحرافات التي قد تُفقد قيمته ومصداقيته.

ويأتي هذا التقرير ضمن متطلبات مشروع التخرج المتعلق بدراسة "دور التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز كفاءة الاستثمار: دراسة ميدانية على المستثمرين في المملكة العربية السعودية"، وهي دراسة ميدانية تتطلب جمع بيانات من مستثمرين أفراد عبر أدوات بحثية متعددة، مما يجعل الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي أمراً بالغ الأهمية. ويهدف هذا التقرير إلى تقديم فهم معمق لمبادئ أخلاقيات البحث العلمي، وتحليل أبرز القضايا المرتبطة بها، ثم تطبيق هذه المبادئ بشكل عملي على موضوع الدراسة، بما يعكس الوعي الأكاديمي للباحث وقدرته على تحويل المبادئ النظرية إلى ممارسات تطبيقية ملموسة في بيئة بحثية واقعية تتعامل مع متغيرات حديثة كالتكنولوجيا المالية والسلوك الاستثماري.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تكتسب أخلاقيات البحث العلمي أهميتها من كونها تُمثّل الضمانة الحقيقية لجودة المعرفة المنتجة ومصداقيتها، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على الثقة المجتمعية في المؤسسات الأكاديمية ومخرجاتها. فالباحث العلمي الذي يفتقر إلى الضوابط الأخلاقية يفقد قيمته مهما بلغت دقته المنهجية، لأن النتائج التي يتوصل إليها تصبح موضع شك ومحل تساؤل من قِبل المجتمع العلمي. ويُشير شاميرز وزملاؤه (Chalmers et al., 2014) إلى أن غياب الأخلاقيات في البحث يؤدي إلى ما يُسمى بـ"الهدر البحثي" (Research Waste)، حيث تُستنزف الموارد البشرية والمالية في إنتاج بحوث لا يمكن الاعتماد عليها في صنع القرار أو بناء سياسات فعّالة.

كما تتجلى أهمية أخلاقيات البحث في دورها الحيوي في حماية المشاركين في الدراسات، لا سيما في البحوث الميدانية التي تتعامل مع الأفراد مباشرة، كما هو الحال في دراسة دور التكنولوجيا المالية في تعزيز كفاءة الاستثمار، إذ يتم جمع بيانات شخصية وسلوكية ومالية من المستثمرين، مما يستوجب ضمان خصوصيتهم وعدم تعريضهم لأي ضرر مادي أو معنوي. ويؤكد بيوشامب وتشيلدرس (Beauchamp & Childress)

(2019) أن مبدأ "عدم الإضرار (Non-Maleficence)" يُعَدُّ من أقدم المبادئ الأخلاقية في تاريخ البحث العلمي، ويلزم الباحث بتقييم المخاطر المحتملة وموازنتها مع الفوائد المرجوة من البحث.

علاوةً على ذلك، تُسهم أخلاقيات البحث في تعزيز موثوقية النتائج وقابليتها للتعميم والتكرار، وهما معياران أساسيان لتقييم جودة أي بحث علمي. فالباحث الذي يلتزم بالأمانة العلمية في عرض بياناته وتحليلها يُنتج للآخرين فرصة التحقق من نتائجه والبناء عليها، وهو ما يُعرف في الأدبيات العلمية بـ"قابلية التكرار" (Replicability). وفي المقابل، فإن أي تلاعب في البيانات أو انتقائية في عرض النتائج يُفسد هذه الخاصية الجوهرية ويُفرض البحث من مضمونه العلمي. ويُضيف ستينيك (Steneck, 2018) أن النزاهة العلمية ليست مسؤولية فردية فحسب، بل هي مسؤولية مؤسسية ومجتمعية تتشارك فيها الجامعات ومراكز البحث والجهات الممولة والمجلات العلمية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن أخلاقيات البحث تحمي الباحث نفسه قبل أن تحمي الآخرين، إذ إن الالتزام بها يُجنبه التبعات القانونية والأكاديمية التي قد تترتب على ممارسات كالانتحال أو تزوير البيانات، والتي قد تصل إلى سحب الشهادات العلمية أو فقدان الوظيفة الأكاديمية أو ملاحقة قانونية. وفي السياق السعودي، أصدرت هيئة تقويم التعليم والتدريب لوائح صارمة بشأن النزاهة الأكاديمية، كما تبنت الجامعات السعودية مدونات سلوك أخلاقي تُلزم منسوبيها بالتقيد بها (الزهراني، 2022). كذلك تربط أخلاقيات البحث بين الباحث والمجتمع برابط من المسؤولية الاجتماعية، فالباحث الذي يدرس ظاهرة اقتصادية كالتيكنولوجيا المالية يتحمل مسؤولية تقديم نتائج موضوعية يمكن أن تُبنى عليها قرارات تنظيمية واستثمارية تمس حياة الآلاف من المستثمرين والمؤسسات.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على منظومة من المبادئ المترابطة التي تُشكّل في مجموعها الإطار الأخلاقي الذي يسير عليه الباحث، ويمكن تناول أبرز هذه المبادئ على النحو التالي:

أولاً: الأمانة العلمية (Scientific Honesty): تُعدّ الأمانة العلمية المبدأ المركزي الذي تنفّرع منه باقي المبادئ، وتعني التزام الباحث بالصدق في جميع مراحل بحثه، بدءاً من صياغة المشكلة وجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بعرض النتائج وتوثيق المراجع. ومن مظاهر الأمانة العلمية الاعتراف بفضل الآخرين عبر التوثيق الدقيق لكل فكرة أو اقتباس مأخوذ من مصدر آخر. ومثال ذلك في دراستنا الحالية: عند الاستشهاد بدراسة (Lv & Xiong, 2022) حول أثر التكنولوجيا المالية في كفاءة الاستثمار في الصين، يلتزم الباحث بنقل أفكار المؤلفين كما وردت دون تحريف أو تشويه، وتوثيقها وفق أسلوب APA، حتى وإن كانت النتائج لا تتفق تمامًا مع توقعاته البحثية.

ثانياً: النزاهة (Integrity): تتجاوز النزاهة مجرد الصدق في عرض البيانات لتشمل التزام الباحث بالمعايير الأخلاقية والمهنية في تعامله مع جميع الأطراف، بما في ذلك المشرفين والزملاء والمشاركين في البحث. وتعني أن يكون الباحث متسقاً بين أقواله وأفعاله، وأن يتحمل مسؤولية أخطائه ويُصححها فور اكتشافها. ومثال ذلك: لو اكتشف الباحث بعد توزيع الاستبانات على عينة من المستثمرين أن إحدى الفقرات صيغت بطريقة

موجّهة قد تؤثر في إجابات المشاركين، فإن النزاهة تقتضي منه الإفصاح عن ذلك في حدود الدراسة، أو إعادة جمع البيانات إن أمكن، بدلاً من تجاهل الخطأ.

ثالثاً: الموضوعية (Objectivity): تعني الموضوعية تجرّد الباحث من أحكامه المسبقة وأهوائه الشخصية أثناء إجراء البحث، وتفسيره للنتائج بناءً على ما تكشفه البيانات لا بناءً على ما يتمناه أو يتوقعه. ويحذّر الأدب العلمي مما يُعرف بـ"تحيز التأكيد (Confirmation Bias)"، حيث يميل الباحث إلى انتقاء الأدلة التي تؤيد فرضياته وإهمال تلك التي تُعارضها. ومثال ذلك في دراستنا: إذا توصّل الباحث إلى أن العلاقة بين التكنولوجيا المالية وكفاءة الاستثمار لدى المستثمرين السعوديين أضعف مما توقع، فإن الموضوعية تقتضي عرض هذه النتيجة بشكل أمين وتحليلها، ومناقشة الأسباب المحتملة، بدلاً من إخفائها أو تعديل البيانات لإظهار علاقة قوية.

رابعاً: السرية (Confidentiality): تُلزم السرية الباحث بحماية المعلومات الشخصية للمشاركين وعدم الإفصاح عنها لأي طرف ثالث دون إذن صريح منهم. ويتسع هذا المبدأ ليشمل البيانات المالية والاستثمارية الحساسة التي قد يكشف عنها المشاركون في الدراسات الاقتصادية. ومثال ذلك: عند جمع بيانات من المستثمرين السعوديين حول استخدامهم لتطبيقات التداول الذكية وحجم استثماراتهم، يلتزم الباحث بترميز البيانات وعدم ربطها بهويات أصحابها، وتخزينها في ملفات محمية بكلمات سر، وحذف المعلومات الحساسة بعد انتهاء البحث.

خامساً: الموافقة المستنيرة (Informed Consent): تعني الموافقة المستنيرة حق المشارك في معرفة طبيعة البحث وأهدافه وإجراءاته والمخاطر المحتملة منه قبل أن يُقرّر المشاركة فيه، وأن تكون موافقته طوعية خالية من أي ضغط أو إكراه. ومثال ذلك: قبل توزيع الاستبانة على المستثمرين، يقدّم الباحث في صدر الاستبانة فقرة تعريفية توضّح هدف الدراسة، والجهة المشرفة عليها، والمدة المتوقعة للإجابة، وحق المشارك في الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات، مع تأكيد سرية البيانات، ثم يطلب موافقة المشارك صراحةً قبل الانتقال إلى الأسئلة.

سادساً: العدالة (Justice): يقتضي مبدأ العدالة معاملة جميع المشاركين معاملة متساوية، وعدم استبعاد فئات معينة من البحث لأسباب غير علمية، وكذلك توزيع منافع البحث ومخاطره بشكل عادل. ففي دراستنا، يحرص الباحث على أن تشمل العيّنة فئات متنوعة من المستثمرين من حيث العمر والجنس والمستوى التعليمي ومستوى الخبرة الاستثمارية، بما يضمن تمثيلاً عادلاً لمجتمع الدراسة.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تواجه البحوث العلمية جملة من القضايا والتحديات الأخلاقية التي قد تُفسد قيمتها العلمية وتُلحق الضرر بأطرافها، ومن أبرز هذه القضايا:

أولاً: الانتحال العلمي (Plagiarism): يُعدّ الانتحال من أخطر الانتهاكات الأخلاقية في البحث العلمي، ويعني نسبة أفكار أو نصوص الآخرين إلى النفس دون توثيق. وقد توسّع مفهوم الانتحال في العصر الرقمي ليشمل أشكالاً متعددة، منها الانتحال الحرفي (نسخ النص كما هو)، والانتحال بالتمويه (إعادة صياغة النص

دون توثيق المصدر)، والانتحال الذاتي (إعادة استخدام الباحث لأعماله السابقة دون الإشارة إليها)، وانتحال الأفكار (سرقة فكرة بحثية من باحث آخر). ومثال واقعي على ذلك: قضية الباحث الألماني كارل-تيودور تسو غوتنبرغ عام 2011، الذي سُحبت منه شهادة الدكتوراه بعد أن تبين أن أجزاء واسعة من أطروحته منقولة دون توثيق، وأُجبر على الاستقالة من منصبه كوزير للدفاع. وفي دراستنا الحالية، يلتزم الباحث باستخدام برامج كشف الانتحال مثل Turnitin قبل تسليم النسخة النهائية، وضمان ألا تتجاوز نسبة التشابه الحدود المسموح بها أكاديميًا.

ثانيًا: تزوير البيانات: (Data Fabrication and Falsification) تشمل هذه القضية اختلاق بيانات لم تُجمع فعليًا، أو تعديل البيانات الحقيقية لتتفق مع فرضيات الباحث. ويُعدّ هذا السلوك أخطر من الانتحال لأنه يُفسد المعرفة العلمية من جذورها ويُضلل الباحثين اللاحقين الذين يعتمدون على هذه البيانات. ومثال شهير على ذلك: قضية الباحث الياباني هاروكو أوبوكاتا عام 2014 في مجال الخلايا الجذعية، حيث تبين أن نتائج أبحاثها المنشورة في مجلة Nature كانت مزورة، مما أدى إلى سحب الأبحاث وانتحار أحد المشرفين عليها. وفي دراستنا الميدانية على المستثمرين السعوديين، يلتزم الباحث بعرض البيانات كما جُمعت فعليًا، وتحليلها بأدوات إحصائية موثوقة كبرنامج SPSS، مع الاحتفاظ بالاستبانة الأصلية للرجوع إليها عند الحاجة أو التدقيق.

ثالثًا: التحيز: (Bias) يُشير التحيز إلى ميل الباحث الواعي أو اللاواعي نحو نتائج معينة، مما يؤثر في تصميم البحث وجمع البيانات وتحليلها. ويتخذ التحيز أشكالًا متعددة، منها تحيز الاختيار (Selection Bias) حين تُختار العينة بطريقة لا تُمثل المجتمع، وتحيز الاستجابة (Response Bias) حين تُصاغ الأسئلة بطريقة توجّه المشاركين نحو إجابات معينة. ومثال افتراضي على ذلك: لو وزّع الباحث استبانة الدراسة على مستثمرين يعملون جميعهم في شركات تقنية مالية، فإن النتائج ستكون متحيزة لصالح التكنولوجيا المالية لأن هذه الفئة منحازة بطبيعتها لمجال عملها، ولن تعكس آراء عموم المستثمرين السعوديين.

رابعًا: انتهاك الخصوصية: (Privacy Violation) يحدث انتهاك الخصوصية حين يُفصح الباحث عن بيانات شخصية للمشاركين دون إذنهم، أو يستخدمها لأغراض غير تلك التي جُمعت من أجلها. وتزداد خطورة هذه القضية في عصر البيانات الضخمة، حيث يمكن ربط بيانات يبدو ظاهريًا أنها مجهولة الهوية بأصحابها عبر تقنيات التحليل المتقدمة. ومثال على ذلك: فضيحة شركة Cambridge Analytica عام 2018، التي استخدمت بيانات ملايين المستخدمين على فيسبوك لأغراض دعائية وسياسية دون موافقتهم. وفي دراستنا، تجنّب الباحث جمع أي معلومات تكشف هوية المستثمرين كأرقام الهوية الوطنية أو أرقام الحسابات الاستثمارية، واكتفى بالبيانات الديموغرافية العامة الضرورية للتحليل.

خامسًا: تضارب المصالح: (Conflict of Interest) يقع تضارب المصالح حين توجد علاقة مالية أو شخصية أو مهنية بين الباحث وموضوع بحثه قد تؤثر في موضوعيته. ومثال على ذلك: لو كان الباحث في دراستنا يمتلك حصة في إحدى شركات التقنية المالية في المملكة، فإن هذا يُشكل تضاربًا في المصالح يستوجب الإفصاح عنه في مقدمة البحث، لأنه قد يؤثر لاشعوريًا في تفسيره للنتائج لصالح إظهار أثر إيجابي للتكنولوجيا المالية على كفاءة الاستثمار.

سادساً: سوء استخدام التأليف: (Authorship Misconduct) يشمل ذلك إدراج أسماء أشخاص لم يُسهموا فعلياً في البحث (Ghost/Gift Authorship)، أو إغفال أسماء من أسهموا فيه. ويُعدّ هذا السلوك إخلالاً بالأمانة العلمية لأنه يُحرّف نسب الجهد الفعلي المبذول. ومثال ذلك: قيام طالب بإدراج اسم مشرفه كمؤلف مشارك في بحث لم يُشارك المشرف فيه فعلاً سوى بالإشراف الرسمي، أو العكس، إغفال اسم زميل أسهم في تحليل البيانات.

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

تستند أخلاقيات البحث العلمي إلى منظومة متكاملة من القواعد واللوائح والمعايير الدولية والمحلية التي تُنظّم الممارسة البحثية وتحمي أطرافها. ومن أبرز هذه الجهات والمعايير:

لجان أخلاقيات البحث: (Institutional Review Boards – IRB) نشأت لجان أخلاقيات البحث في الولايات المتحدة في ستينيات القرن الماضي استجابةً لفضائح أخلاقية كبرى، أبرزها دراسة “توسكيغي” حول مرض الزهري التي استمرت أربعين عاماً دون علم المشاركين بطبيعة الدراسة أو حصولهم على العلاج المتاح. وتقوم هذه اللجان بمراجعة مشاريع البحث قبل البدء فيها للتأكد من التزامها بالمعايير الأخلاقية، خاصةً تلك المتعلقة بالموافقة المستنيرة وحماية المشاركين. وفي المملكة العربية السعودية، أنشئت “اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية والطبية” بقرار من مجلس الوزراء، وألزمت معظم الجامعات السعودية بتشكيل لجان فرعية لمراجعة البحوث، بما فيها جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز (الزهراني، 2022).

دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس: (APA Publication Manual) يُعدّ دليل APA من أكثر الأدلة المرجعية انتشاراً في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهو لا يقتصر على قواعد التوثيق والاقتباس، بل يتضمن فصلاً كاملاً عن أخلاقيات البحث والنشر، يتناول قضايا كالأمانة العلمية وتضارب المصالح وحقوق المشاركين وحقوق التأليف. (American Psychological Association, 2020) ويلزم هذا الدليل الباحث بأن يحتفظ ببياناته الأولية لمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد النشر، وأن يكون مستعداً لمشاركتها مع الباحثين الآخرين عند الطلب لأغراض التحقق العلمي.

إعلان هلسنكي: (Declaration of Helsinki) صادر عن الجمعية الطبية العالمية منذ عام 1964 ويُحدّث دورياً، ويُعدّ المرجع الأخلاقي الأبرز للبحوث التي تشمل البشر، وقد امتدت مبادئه لتشمل البحوث الاجتماعية والاقتصادية التي تتعامل مع المشاركين الأفراد. ومن أهم مبادئه: تقديم مصلحة المشارك على مصلحة العلم، والحصول على موافقة مستنيرة، وحماية الفئات الضعيفة.

معايير مجلس المنظمات الدولية للعلوم الطبية: (CIOMS) تُقدّم إرشادات تفصيلية حول البحوث في الدول النامية، وتُعالج قضايا كاستغلال المشاركين والعدالة في توزيع منافع البحث.

المعايير المحلية في المملكة العربية السعودية: أصدرت هيئة تقويم التعليم والتدريب ووزارة التعليم وثائق تنظيمية تخص النزاهة الأكاديمية في الجامعات السعودية، كما أصدر “مجلس الشؤون الصحية” نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/59 لعام 1431 هـ، ولائحته التنفيذية التي تلزم جميع المؤسسات البحثية بتشكيل لجان حيوية متخصصة. كما أصدر البنك المركزي السعودي وهيئة

السوق المالية ضوابط تتعلق بحماية بيانات العملاء، وهي ضوابط ذات صلة مباشرة بأي بحث ميداني يتناول قطاع الاستثمار والتقنية المالية (هيئة السوق المالية، 2023).

وتتجلى أهمية هذه القواعد واللوائح في كونها تُحوّل المبادئ الأخلاقية النظرية إلى التزامات إجرائية قابلة للتطبيق والمساءلة، وتُوفّر للباحث مرجعية واضحة يحتكم إليها عند مواجهة المعضلات الأخلاقية، كما تُوفّر للمشاركين قنوات للشكوى والتظلم في حال تعرّضهم لأي انتهاك. وتسهم هذه القواعد أيضاً في توحيد المعايير عالمياً، مما يُسهّل التعاون البحثي الدولي ويرفع من جودة البحوث المنشورة.

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

يُمثّل هذا الجزء جوهر التقرير، إذ يُترجم المبادئ النظرية المذكورة سابقاً إلى ممارسات تطبيقية في إطار دراسة “دور التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز كفاءة الاستثمار: دراسة ميدانية على المستثمرين في المملكة العربية السعودية”. وفيما يلي تحليل تطبيقي لكيفية الالتزام بأخلاقيات البحث في مختلف مراحل هذه الدراسة:

أولاً: الالتزام الأخلاقي في تحديد المشكلة البحثية وصياغة الأهداف: حرص الباحث منذ البداية على أن تنطلق المشكلة البحثية من فجوة معرفية حقيقية رصدها في الأدبيات السابقة، لا من رغبة في تكرار بحث منشور أو إثبات فكرة مسبقة. وقد تبين من مراجعة الدراسات السابقة أن معظمها أُجري في بيئات مختلفة كالصين والدول الأوروبية، وأن الدراسات الميدانية في السياق السعودي على المستثمرين الأفراد لا تزال شحيحة، مما يُبرهن على أصالة المشكلة وضرورة دراستها. ويُعدّ هذا الالتزام بالأصالة جزءاً من النزاهة العلمية التي تنبذ التكرار غير المُبرّر للبحوث.

ثانياً: مرحلة جمع البيانات والموافقة المستنيرة: ستعتمد الدراسة على أداة الاستبانة الإلكترونية لجمع البيانات من عينة من المستثمرين الأفراد في السوق المالية السعودية (تداول)، عبر منصات التواصل الإلكتروني ومجموعات المستثمرين في تطبيقات مثل تليغرام وواتساب. وسيُصمّم نموذج الاستبانة بحيث تتصدّره صفحة تعريفية تُوضّح اسم الباحث وانتماءه الأكاديمي (جامعة ميدأوشن – كلية الإدارة)، وعنوان الدراسة وأهدافها، والمدة المتوقعة للإجابة (10-15 دقيقة)، وتأكيداً صريحاً على أن المشاركة طوعية تماماً، وأن للمشارك حق الانسحاب في أي مرحلة دون أي تبعات، وأن البيانات ستُستخدم لأغراض البحث العلمي حصراً. ولن ينتقل المشارك إلى الأسئلة إلا بعد الضغط على زر “أوافق على المشاركة”، وهو ما يُحقّق شرط الموافقة المستنيرة الإلكترونية المعتمد دولياً.

ثالثاً: حماية الخصوصية والسرية: نظراً للطبيعة الحساسة للبيانات المالية، اتخذ الباحث جملة من الإجراءات لحماية خصوصية المشاركين. أولها: عدم طلب أي معلومات تكشف الهوية كالأسماء الكاملة أو أرقام الهوية الوطنية أو أرقام المحافظ الاستثمارية. ثانيها: استخدام فئات عامة في الأسئلة المتعلقة بحجم الاستثمار (أقل من 50,000 ريال، من 50,000 إلى 200,000 ريال، وهكذا) بدلاً من الأرقام الدقيقة. ثالثها: تخزين البيانات في ملفات مشفرة محمية بكلمة سر على جهاز الباحث الشخصي، وعدم رفعها على أي خدمة سحابية عامة.

رابعها: حذف البيانات الأولية بعد مرور خمس سنوات من إنجاز الدراسة، وفقاً لتوصيات دليل APA. خامسها: عرض النتائج بشكل تجميعي إحصائي يستحيل معه التعرف على أي مشارك بعينه.

رابعاً: ضمان الموضوعية في تصميم الأداة وتحليل البيانات: سيحرص الباحث على تجنب التحيز في صياغة فقرات الاستبانة، عبر تحكيمها من قبل عدد من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في التمويل والاستثمار قبل توزيعها، للتأكد من حياديتها وعدم توجيهها للمشاركين نحو إجابات معينة. كذلك سستخدم مقاييس موثوقة مأخوذة من دراسات سابقة منشورة بعد ترجمتها والتأكد من ثباتها بحساب معامل ألفا كرونباخ. وفي مرحلة التحليل، سيلتزم الباحث بعرض جميع النتائج التي تتوصل إليها الدراسة، سواء أكانت مؤيدة لفرضياتها أم معارضة لها، وسيناقش الباحث بشفافية أي نتائج مخالفة لتوقعاته، ويبحث في تفسيراتها بدلاً من تجاهلها أو تعديل البيانات لإخفائها.

خامساً: تجنب الانتحال والالتزام بالتوثيق العلمي: يلتزم الباحث بتوثيق جميع الاقتباسات والمراجع وفق أسلوب APA الإصدار السابع، بما في ذلك الدراسات الأجنبية المرجعية كدراسات (Lv & Xiong, 2022) و (Huang, 2022) و (Zeidy, 2022) و (Wu et al., 2023) و (Sajid et al., 2023) و (Li & Wang, 2025)، وكذلك المصادر الرسمية كوثائق رؤية المملكة 2030 وتقارير البنك المركزي السعودي. كما سيستخدم الباحث برنامج Turnitin قبل تسليم النسخة النهائية للتأكد من خلو البحث من الانتحال، مع السعي لإبقاء نسبة التشابه ضمن الحدود المقبولة أكاديمياً.

سادساً: الإفصاح عن تضارب المصالح: يعلن الباحث صراحةً في صدر البحث أنه لا توجد لديه أي مصلحة مالية أو شخصية في أي من شركات التقنية المالية السعودية، وأن البحث لا يحظى بتمويل من أي جهة تجارية ذات علاقة بموضوعه، مما يعزز موضوعية النتائج وحياديتها.

سابعاً: المخاطر المحتملة وإجراءات التخفيف منها: تنتم الدراسة بمخاطر محدودة على المشاركين، أبرزها احتمال شعورهم بعدم الارتياح عند الإجابة عن أسئلة تخص قراراتهم الاستثمارية. وللتخفيف من ذلك، صُممت الأسئلة بطريقة محايدة وعامة، ومُنح المشاركون حق تخطي أي سؤال يرى أنه يمس خصوصيته. كذلك لا تشتمل الدراسة على أي تدخل سلوكي أو تجريبي قد يلحق ضرراً بالمشاركين، إذ تقتصر على رصد آرائهم وتجاربهم الذاتية مع أدوات التكنولوجيا المالية.

ثامناً: المسؤولية تجاه نشر النتائج وتوظيفها: يلتزم الباحث بأن يضع نتائج دراسته في خدمة المجتمع العلمي والمستثمرين السعوديين والجهات التنظيمية كالبنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية، عبر صياغة توصيات عملية واقعية مبنية على الأدلة، بعيداً عن المبالغة في تضخيم النتائج أو التقليل من القيود المنهجية للدراسة، التي ستعرض بشفافية في فصل النتائج والتوصيات.

سابعاً: الخاتمة

تناول هذا التقرير منظومة أخلاقيات البحث العلمي بصورة شاملة، بدءاً من تعريفها وأهميتها، ومروراً بمبادئها الأساسية وقضاياها الجوهرية واللوائح المنظمة لها، وانتهاءً بتطبيقها العملي على دراسة “دور التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز كفاءة الاستثمار: دراسة ميدانية على المستثمرين في المملكة العربية

السعودية". وقد اتضح من خلال هذا الاستعراض أن أخلاقيات البحث ليست ترفاً أكاديمياً، بل هي ضرورة منهجية ومسؤولية أخلاقية تقع على عاتق كل باحث، وتُمثّل الفارق الجوهرى بين بحث يُضيف إلى المعرفة الإنسانية وآخر يُلوّثها بمعلومات مضلّة.

كما تبيّن أن الالتزام بمبادئ الأمانة والنزاهة والموضوعية والسرية والموافقة المستنيرة والعدالة يُشكّل أساس الثقة بين الباحث والمجتمع العلمي والمشاركين والمستفيدين، وأن أي إخلال بهذه المبادئ، سواء عبر الانتحال أو التزوير أو التحيز أو انتهاك الخصوصية أو تضارب المصالح، يُلحق ضرراً بالغاً بالباحث وبحثه وبالمنظومة العلمية برمّتها. وأكّد التقرير أن البحوث الميدانية في المجالات المالية والاستثمارية، كموضوع دراستنا، تستوجب عناية مضاعفة بأخلاقيات البحث نظراً لحساسية البيانات المالية وما تنطوي عليه من خصوصية للمشاركين.

ويتطلّع الباحث إلى أن يُشكّل هذا التقرير، إلى جانب دراسته الميدانية المقبلة، نموذجاً تطبيقياً للالتزام بالمعايير الأخلاقية في البحوث الإدارية والمالية في البيئة الأكاديمية السعودية، وأن تكون نتائج الدراسة مفيدة للمستثمرين الأفراد ولشركات التقنية المالية وللجهات التنظيمية في تعزيز كفاءة الاستثمار ودعم تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تطوير القطاع المالي. ويؤكد الباحث أن الالتزام بأخلاقيات البحث ليس مرحلة عابرة تنتهي بإنجاز هذا البحث، بل ثقافة وممارسة مستدامة ينبغي أن تُلازم الباحث في مسيرته الأكاديمية والمهنية كلها.

ثامناً: قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

الزهراني، محمد بن أحمد. (2022). *أخلاقيات البحث العلمي في الجامعات السعودية: الواقع والتطلعات*. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 23(2)، 145-178.

العساف، صالح بن حمد. (2021). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية* (ط. 5). الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

هيئة السوق المالية. (2023). *لائحة حماية بيانات عملاء المؤسسات المالية*. الرياض: المملكة العربية السعودية.

برنامج تطوير القطاع المالي. (2024). *تقرير إنجازات برنامج تطوير القطاع المالي ضمن رؤية المملكة 2030*. الرياض: المملكة العربية السعودية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

American Psychological Association. (2020). *Publication manual of the American Psychological Association* (7th ed.). Washington, DC: APA.

Beauchamp, T. L., & Childress, J. F. (2019). *Principles of biomedical ethics* (8th ed.). New York: Oxford University Press.

Chalmers, I., Bracken, M. B., Djulbegovic, B., Garattini, S., Grant, J., Gülmezoglu, A. M., ... & Oliver, S. (2014). How to increase value and reduce waste when research priorities are set. *The Lancet*, 383(9912), 156-165.

Huang, S. (2022). Does FinTech improve the investment efficiency of enterprises? Evidence from China's small and medium-sized enterprises. *Economic Analysis and Policy*, 74, 571-586.

Lv, P., & Xiong, H. (2022). Can FinTech improve corporate investment efficiency? Evidence from China. *Research in International Business and Finance*, 60, 101571.

Resnik, D. B. (2020). *The ethics of research with human subjects: Protecting people, advancing science, promoting trust*. Cham: Springer.

Sajid, R., Ayub, H., Malik, B. F., & Ellahi, A. (2023). The role of fintech on bank risk-taking: Mediating role of bank's operating efficiency. *Human Behavior and Emerging Technologies*, 2023(1), 7059307.

Steneck, N. H. (2018). *ORI introduction to the responsible conduct of research* (Revised ed.). Washington, DC: U.S. Department of Health and Human Services.

Zeidy, I. A. (2022). The role of financial technology (FINTECH) in changing financial industry and increasing efficiency in the economy. *COMESA Monetary Institute*, 4(1), 50-66.